جمهورية العراق
هيأة النزاهة

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

اعداد / وليد خالد حسين
هيأة النزاهة / دائرة البحوث والدراسات

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المقدمـــة

عملية مكافحة الفساد والحد منه تتطلب تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فلم يعد من الممكن، في عالم اليوم ومتغيراته المتزايدة، ان يتم اعتماد جهود مكافحة الفساد بمجملها على جهود المؤسسات الرسمية، ذلك ان التشابك والتعقيد الذي تتميز به الظواهر والتحديات التي تواجهها الدول تتطلب جهوداً من معظم او كافة القطاعات في تلك الدولة، فالجهود الرسمية في هذا الاطار يمكن ان تعزز وتتقدم بشكل اكبر في حال التعاون والتنسيق مع بقية القطاعات غير الرسمية من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والقطاع الخاص والتجمعات والمنتظمات الاجتماعية .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المقدمـــة

يعد القطاع الخاص في العديد من دول العالم الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني ومن اهم المساهمين في تكوين الناتج الاجمالي القومي بفعل تغطيته لمعظم مجالات الحياة الاقتصادية عبر الشركات والمؤسسات المالية والانتاجية الاستثمارية بكافة انواعها وتفرعاتها، وبالتالي فان تحصين هذا القطاع من شبهات الفساد وتعزيز النزاهة في تعاملات المستخدمين فيه ينعكس ايجابياً على الوضع العام للنزاهة في تلك الدولة، وحتى في ترتيب تلك الدولة في القوائم الخاصة بالنزاهة وانتشار الفساد الصادرة عن المنظمات المختصة بهذا المجال، جدير بالذكر ان العديد من الادبيات، وبعض الوقائع ، تشير الى ان التعاملات المشبوهة في مجمل الحياة الاقتصادية تصدر من مؤسسات اعمال لغرض تسريع الاجراءات او الالتفاف على التعليمات والقوانين او ابطائها ...الخ في علاقتها مع المؤسسات المثيلة او مؤسسات القطاع العام، وكل تلك الممارسات لا تضطر مؤسسات القطاع العام الى ممارستها بفعل العديد من المعطيات القانونية، الاقتصادية وحتى الشخصية .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المقدمـــة

ويرى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) انه "يعتمد نجاح المسعى لمكافحة الفساد في الأساس على إشراك القطاع الخاص، ذلك أن أكثر برامج مكافحة الفساد نجاحاً هي تلك التي تشرك القطاع الخاص في تحقيق الإصلاح المؤسسي الذي يشجع المنافسة والإدارة الرشيدة، ويمكن لمجتمع الأعمال أن يقوم بدور إيجابي سواء على المستوى العام أو الخاص فعلى المستوى العام يمكنه القيام بذلك عن طريق تأييد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وإشاعة الشفافية في عمل الحكومة، أما على صعيد القطاع الخاص فمن خلال تعزيز حوكمة الشركات، وتوفير المزيد من المعلومات، والالتزام بالمعايير الطوعية" .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

هـدف الدراسـة

ستعتمد هذه الدراسة الى تحقيق عدد من الاهداف، لعل اهمها :

١. بيان اهم الاجراءات المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص ضمن الاطار الدولي .

٢. محاولة الاجابة على تساؤل: من اين نبدأ اولاً بالحد من الفساد؟ في القطاع العام ام في القطاع الخاص ؟

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

أهميـــــة الدراســة

تتركز اهمية هذه الدراسة في انها :

١. محاولة لتشخيص مواطن القوة في التجارب الدولية الناجعة المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص .
٢. توضيح ان اهمية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص لا تقل عن اهمية الموضوع في القطاع العام .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

مشكلـــة الدراســة

انطلقت هذه الدراسة بعد تكرار عدد من الملاحظات المؤشرة في طروحات واتجاهات المؤسسات والشخصيات الرسمية وغير الرسمية، على كافة المستويات، وخاصة في مجال الخطاب الاعلامي، على ضرورة التركيز على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع العام، مع غياب المطالبة باحداث اصلاحات حقيقية او اجراءات فاعلة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص، وقد يعود جزء مهم من اسباب هذا التوجه الى طبيعة الادراك الاجتماعي لمفهوم (المصلحة العامة) والمسافة الفاصلة عن (المصلحة الخاصة) ومدى علاقتها بـ (الاموال العامة) .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

تتزايد التحديات التي تواجهها الدول وانظمتها السياسية بفعل تزايد تفاعل المتغيرات المؤثرة في الساحة الدولية، وينعكس الامر بالشكل نفسه لكن على نظاق اوسع الى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية متمثلاً بالسعي الحثيث والمتواصل لايجاد حلول جذرية لتلك التحديات التي باتت تتوسع عمودياً وافقياً في مقابل تواضع الامكانيات والموارد المخصصة لمواجهة تلك التحديات المتزايدة .

ان عملية مكافحة الفساد او الحد منه تنطلق من نقطة جوهرية واساسية هي المدركات الاجتماعية باهمية النزاهة وانعكاس ذلك الادراك في السلوك اليومي للافراد وامتداد تأثير السلوك الفردي الى الوعي السياسي الذي يفترض ان يترجم الى سلوك انتخابي في اختيار القيادات الاكفأ والاكثر قدرة على مواجهة التحديات وتحقيق الاصلاح وقبل هذا وذاك تحقيق مستوى عال من النزاهة والشفافية في ادارة الشؤون العامة .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

وتشير اغلب الدراسات ذات الصلة الى ان عملية الحد من الفساد ومكافحته تقوم على عدة ركائز اهمها :

١. تجفيف منابع الفساد والحد من تأثير العوامل التي تقود الى تلك الممارسات مثل تقادم الانظمة والاجراءات .
٢. تشريعات عقابية وتحديث منظومة التشريعات المتقادمة .
٣. التناغم مع التوجهات الدولية الرامية لذات الهدف .
٤. الانتقال بعملية مكافحة الفساد من الجهد الرسمي الى الهدف الاجتماعي باشراك قطاعات واسعة ، قد يكون في مقدمتها القطاع الخاص .

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

ويشير مفهوم القطاع الخاص الى المؤسسات والشركات التي تكون خاضعة لرأسمال الأفراد الامر الذي يميزها عن القطاع العام، فهو قطاع من ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني قائم على اساس الملكية الخاصة لعوامل الانتاج ويعمل على تحديد الموارد الانتاجية بواسطة قوى وعلاقات السوق، ولا يقوم على اساس الاستجابة لمتطلبات السلطة الرسمية او تحقيق المصلحة العامة كأولوية، مع اهمية الاشارة الى ان عدد من الاتجاهات ترى ان الاساس هو وجود اقتصاد السوق وليس الملكية الخاصة، فمن وجهة نظرها، ان وجود قطاع اقتصادي مملوك للافراد وليس للحكومة غير كاف للحديث عن قطاع خاص او مؤسسات للاعمال .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

في العراق لا يوجد تعريف محدد ومحدث للقطاع الخاص ، لكن قانون الشركات رقم (٢١ لسنة ١٩٩٧) اشار في المادة ٨ / اولاً: " تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين او اكثر من غير قطاع الدولة، برأس مال خاص"، لكنه يجيز في المادة ٨ / ثانياً: "مساهمة قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة او المحدودة بنسبة تقل عن ٢٥% من رأس المال"، وفي الاطار الدولي يشير المصطلح الى: ان القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من اجل الربح.

وفي العموم يشير مصطلح القطاع الخاص الى المشاريع والنشاطات ومؤسسات الاعمال الاقتصادية الهادفة للربح والقائمة على المبادرة الفردية للاشخاص وغير الخاضعة لسيطرة او تمويل الحكومة، وتعمل ضمن المنظومة القانونية المحلية .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

ويبرز تساؤل مهم ضمن هذا الاطار، اذا كان هدف النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والحد منه في القطاع العام لغرض الحفاظ على المال العام من الهدر والضياع باعتباره ملكية عامة لعموم افراد المجتمع الذين خولوا السلطة التنفيذية بادارته بالنيابة عنهم، فلماذا هناك اهمية لذات المواضيع والممارسات في القطاع الخاص ؟

إحدى الأخطاء الشائعة في هذا المجال أن العمل وفق منطلقات النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد مقتصرة على القطاع الحكومي الرسمي، لكننا نتفق مع من يعتقد عكس ذلك، فوضوح التعاملات اليومية والمرحلية والإستراتيجية، جداول وتفاصيل الموازنة السنوية، أولوية المشاريع وفلسفة الانجاز والمبادئ الموجهة للعمل وبيان حجم الانجاز والإنتاج والأرباح ...الخ، بدأت وانطلقت في القطاع الخاص وفي الشركات الكبرى المساهمة على وجه التحديد بسبب الحاجة إلى إقناع أصحاب رؤوس الأموال للمساهمة في رأس مال تلك الشركة، وزيادة معدل مبيعاتها وتوسيع مساحتها التسويقية في الأسواق .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

واستمر اثر وأهمية النزاهة والشفافية في عمل مؤسسات القطاع الخاص، بل إنها تصاعدت مع تصاعد التنافس بين شركات القطاع الخاص وتنافسها على توسيع مساحاتها في الأسواق، بل واكتسبت طابع مؤسسي ممنهج مع ظهور الشركات المتعددة الجنسية التي مثلت أهم جانب من جوانب تصاعد التنافس بين تلك الشركات، حيث لا يزال التنافس على الأسواق السمة الأبرز لعمل تلك الشركات من جهة، ومن جهة اخرى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المساهمة في تمويل مشاريع تلك الشركات، ويلجأ معظم المستثمرين للتعامل مع الشركات التي يعرفون عنها أكثر من غيرها، والتي تمكنهم إجراءات الشفافية في تلك الشركات من متابعة كامل برامج عمل ومشاريع تلك الشركات، كما ان الجزء الاكبر منهم يميل الى الاستثمار وتوظيف امواله في الشركات المعروفة بنزاهتها والتي لا تشوب سمعتها تعاملات او اتهامات بالفساد.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

أظهر "تقرير جرانت ثورنتون الدولية للأعمال ٢٠١٠"، إحدى شركات المحاسبة والاستشارات، أن أكثر من نصف قادة الشركات الخاصة حول العالم (٥٢%) يعتقدون بأن تعزيز الشفافية يعد إحدى المنافع الرئيسية لعملية إعداد التقارير المالية وتشجيع رؤوس الاموال على التوظيف والاستثمار في شركاتهم والحفاظ على عدم تضارب المصالح للعاملين في المؤسسة من خلال تعزيز الالتزام الاخلاقي وحفاظ على اجراءات صارمة ودقيقة لمتابعة تعاملات العاملين مع باقي المؤسسات، وان الزبائن والعملاء يشعرون بالرضا البالغ حين يتعاملون مع مؤسسات مالية واضحة لهم في الاجراءات وسليمة الموقف تجاه السلطات المختصة .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

في حين اشار تقرير نفس المؤسسة لعام ٢٠١٥ الى ان النزاهة والشفافية احد ابرز الالتزمات للادارة العليا، وأحد اهم القيم التي يجب ان يلتزم بها العاملين في الادارات التنفيذية، وان نزاهة الادارة تؤدي الى نزاهة العاملين في المستويات الادنى بفضل حرصها على سلامة كامل التعاملات المالية والادارية، وفي الاستطلاعات التي اجرتها المؤسسة اشار ما يقارب من ثلثي القادة الذين استطلعت ارائهم الى تخصيصهم مزيد من الوقت لترسيخ (ثقافة مؤسسية) تتمكن من مواجهة التحديات المتزايدة لقطاع الاعمال خاصة في مجال المنافسة على الاسواق والتكنلولوجيا مع الحفاظ على مستوى عال جدا من النزاهة والشفافية كونها الجوهر الاساس في الثقافة المؤسسية .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الأول

اهمية النزاهة في القطاع الخاص

بالإضافة إلى ما تقدم فان معظم الشركات الدولية ذات السمعة (الجيدة) في السوق العالمية لا تتجه إلى التعامل مع الشركات المحلية التي لا تتسم بالشفافية في تعاملاتها او انها متهمة في نزاهتها او متورطة في اعمال فساد، انطلاقاً من مبدأ أن العمل الصحيح يتم بالشكل الصحيح دون الحاجة إلى إخفاءه، وان إخفاء أو عدم مصداقية المعلومات قيد يعني تورط تلك الشركات بأعمال شبهات فساد بالشكل الذي قد يضر بسمعة الشركة أو المؤسسة الدولية وبالتالي قد يعيد الكثير من المساهمين النظر في جدوى استمرار مساهمتهم في أسهم ورأس مال تلك المؤسسات.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

نص الدستور العراقي النافذ في الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (٢٥) منه على ان "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسسٍ اقتصاديةٍ حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته" .

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

لا يزال التوجه العام للدولة العراقية غير واضح المعالم فيما يخص الجانب الاقتصادي، فلم يوضح الدستور طبيعة الفلسفة الاقتصادية المستقبلية للعراق، اوطبيعة النظام الاقتصادي الذي سيعتمده العراق في اطار تنظيم العمل الاقتصادي المحلي ومدى ارتباطه او تكامله مع الاقتصاد الدولي، وقد تم اغفال هذه المسألة على الرغم من وجود إشارات طفيفة ومتناثرة يستشف منها ان التوجه المستقبلي سيستند الى آلية السوق والاقتصاد الحر من دون وجود نص صريح يخص الموضوع، مع ملاحظة اهمية فهم طبيعة المرحلة ومتغيرات البيئة المحيطة بفترة كتابة الدستور التي اولت الاولوية للجوانب السياسية والقانونية اكثر من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

كما نص الدستور العراقي النافذ المادة ١١٢/ ثانياً "تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعةٍ للشعب العراقي، معتمدةً احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار"، من دون الاشارة بشكل واضح إلى طبيعة ووسيلة هذا الإصلاح او هدفه النهائي، او بيان أسس السياسة الاقتصادية التي يفترض اتباعها ضمن المرحلة المستقبلية، فالفقرة جاءت عائمة وغير واضحة المعالم الى حد كبير، من دون التصريح عن طبيعة التوجهات الاقتصادية او الفلسفة التي ستستند إليها السياسة الاقتصادية العراقية .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

ويواجه القطاع الخاص العراقي جملة تحديات، لعل ابرزها :

١. عدم استقرار الوضع الأمني والهجمات الارهابية وعدم الاستقرار السياسي.
٢. الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة وقابلة للتطبيق تدعم القطاع الخاص.
٣. تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً.
٤. عدم كفاية مصادر التمويل المتاحة وطول المدة اللازمة للحصول على قروض استثمارية الى جانب بعض التعقيدات الادارية.
٥. ضعف البنية التحتية المادية وتقادمها وعدم كفاية إمدادات الطاقة والمياه.
٦. شحة الموارد البشرية المؤهلة لاسيما العمالة الماهرة مع تزايد الفجوة التكنلوجية والاحتكار المعلوماتي.

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

٧. انتشار ظاهرة الشركات الناكلة والمتلكئة بما قلل الثقة بالشركات الوطنية وعرقل اليات التنفيذ والانجاز والاتجاه الى التعاقد مع الشركات الاجنبية خاصة في عقود التجهيز والانشاءات.
٨. قيام بعض (المتسلقين) في القطاع الخاص بعرض الرشوة والتسهيلات للموظفين الحكوميين بما افضى الى احجام عدد من المؤسسات عن التعامل مع تلك الشركات والتوجس من الشركات الاخرى.
٩. عدم السيطرة على ملف الاستيراد وعدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة.
١٠. تعقيد الحلقات البيروقراطية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري.
١١. تنامي ظاهرة الطارئين على القطاع الخاص من متصيدي الفرص السريعة من غير ذوي الخبرة والاختصاص.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد فلا تزال امكانية القطاع الخاص العراقي متواضعة جدا في مجال الحد و التصدي لمظاهر الفساد، اذا ما قارناه مع جملة التحديات التي تفرضها بيئته الداخلية والخارجية، ويمكن ارجاع سبب ذلك الى عدة اسباب من بينها :

١. عدم قناعة اصحاب رؤوس الاموال الوطنية بجدوى تحصين موظفيهم من الفساد لاعتقادهم بانتشاره في باقي المؤسسات الخاصة، وحتى العامة.
٢. تواضع التشجيع الحكومي لمثل تلك المبادرات.
٣. لما كان عنصر الربح هو الحاكم في عمل القطاع الخاص، فهناك العديد من الحالات لشركات تمكنت من تحقيق ارباح كبيرة جدا وتهريب تلك الارباح لصفقات يشوبها الكثير من الفساد، حتى بات في قناعة بعض المؤسسات الخاصة ان التصدي لحالات الفساد او الابلاغ عنها يساوي الخسارة المالية .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

٤. غياب الاهتمام الرسمي بتنمية ثقافة النزاهة والشفافية في القطاع الخاص، فمثلاً يلاحظ عدم استقبال مؤسسات التدريب الحكومية لموظفي الخاص في برامجها التدريبية والتطويرية.

٥. قلة اهتمام المؤسسات المالية الدولية بموضوع النزاهة في القطاع الخاص العراقي واقتصار التركيز على سلامة التعاملات والسجلات المالية المعلنة، وبالاخص في القطاع المصرفي.

٦. عدم جدية الحوار بين المؤسسة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص بشكل يوضح لهم اهمية الحد من الفساد ومخاطر الانجراف في تعاملاته.

٧. تشتت مؤسسات القطاع الخاص بين الوزارات وعدم وجود جهة حكومية اتحادية مسؤولة عن كافة المؤسسات في مجال التواصل والتنسيق على الاقل.

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

من متابعة مجريات الاحداث وتطورات الوقائع يمكن القول ان الحكومة العراقية ولغاية تاريخه لم تبذل الجهد الكاف للتواصل مع القطاع الخاص والنهوض بمستوى اداءه ودعمه خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد في داخل القطاع الخاص او اشراكه في العملية على المستوى الوطني، ومن المهم ادراك اهمية ذلك القطاع في العمليات المتعلقة بتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الخاص، ومن ابرز تلك المحاور هي مكافحة عمليات غسيل الاموال، ذلك انها من الصعوبة بمكان السيطرة عليها والحد منها ومكافحتها من دون التعاون الفاعل والتنسيق مع القطاع الخاص المصرفي، فرغم الاجراءات الحكومية في الحد من هذه الظاهرة، فان قناعة القطاع الخاص بالمخاطر التي تشكلها هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني في المرحلة الحالية والمستقبلية يمكن ان يسهم في الحد من هذه الظاهرة .

المطلب الثاني

القطاع الخاص في العراق ومكافحة الفساد

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثالث

تجارب دولية

في البداية نجد ان من المهم التوضيح بان الاستشهاد او الاشارة الى عدد من التجارب الدولية الخاصة بمواضيع تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في وبالتعاون مع القطاع الخاص يتضمن :

١. ليس بالضرورة تقليد تلك التجارب كما طبقت في تلك الدول، ولكن يمكن الاسترشاد بها او الاستفادة منها وحسب طبيعة الموقف وظروف البيئة العراقية.

٢. لا يعني باي حال من الاحوال ان تلك الدول لا تعاني من فساد بنسب متباينة .

المطلب الثالث

تجارب دولية

٣. لا يعني ان الدراسة تشيد بالقطاع الخاص الاجنبي في مقابل الاساءة الى القطاع الخاص الوطني.

٤. ما سيذكر من تجارب دولية في هذا المطلب لا يعني ان هذه التجارب هي الوحيدة والرائدة في هذا المجال، وليست هي الانجح او الانجع في هذا الصدد، فهناك الكثير من التجارب غيرها، لكن اختيارها جاء على سبيل المثال لا الحصر، وعلى سبيل النموذج لا الانموذج، خاصة وان كلا الدولتين تعانين من انتشار الفساد بنسبة معينة ولم تحتلا درجات متقدمة ولا متأخرة في ترتيب الدول من حيث نسب انتشار الفساد.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثالث

تجارب دولية

مركز المشروعات الدولية الخاصة يرى امكانية ان يلعب القطاع الخاص دورًا بالغ الأهمية في بناء المجتمعات الحرة والمزدهرة، كونه أنه شريك رئيسي في مجال التصدي لفجوات التطبيق، وبوجه خاص، يعد الحد من اتساع فجوات التطبيق والوصول به إلى الحد الأدنى مطلبًا ضروريًّا يؤثر إيجابًا على أسس النزاهة، ويسهم في إتاحة بيئة سليمة لممارسة أنشطة الأعمال، تسودها حماية حقوق الملكية الخاصة، ويؤدي نظامها القانوني إلى إرساء أسس اقتصاد سوق يتمتع بقدرة تنافسية، وتتسم إدارتها الحكومية بالكفاءة، كما تتوافر بها البنية الأساسية السليمة، حيث سيتعين على كيانات الأعمال:

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثالث

تجارب دولية

١. أن تبدأ بفحص سياساتها وإجراءاتها الداخلية.
٢. تحقيق الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي، أو تطبيق المعايير الملزمة قانوناً بشأن سلامة المنتجات، أو لوائح العاملين.
٣. في مقدور هذا القطاع أن يلعب دوراً فعالاً في تغيير الظروف المؤسسية التي تتولد عنها فجوات التطبيق، عبر حشد التأييد للسياسات العامة.
٤. الحلول الناجحة تستلزم جهدًا مشتركاً يضم مختلف الشركاء ممن يتوافر لديهم الاعتقاد والالتزام بفكرة الإصلاح، وبالإمكان تضمين العمل الجماعي عددًا من المبادرات، منها: حملات مكافحة الفساد، والتبني الطوعي للممارسات والمعايير المثلى في مجال ممارسة الأعمال، أو إعداد مدونات للأخلاقيات تحكم سلوك أنشطة الأعمال.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثالث

تجارب دولية

الاتجاه نحو حوكمة الشركات بات لا يقل اهمية عن حوكمة المؤسسات الرسمية في اطار توجه عالمي متزايد، حيث تُمثل حوكمة الشركات جوهر استراتيجيات وعمليات الشركات الحديثة، لأنها تتعاطى مع القضايا الحيوية الخاصة بأداء الشركة واستمراريتها، بداية من اختيار مجلس الإدارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، مروراً بالعمليات اليومية، والامتثال للقانون، فعن طريق حوكمة الشركات يتسنى للشركات إنشاء إطار عام يضمن ممارسات صحيحة، ونمو مستدام، وإدارة رصينة للمخاطر، فالمفهوم الأساسي لحوكمة الشركات، فيستند إلى نموذج (الأصيل-الوكيل) الذي يضمن الأداء المربح للشركات.

المطلب الثالث

تجارب دولية

يظن الكثيرون بأن حوكمة الشركات تقتصر على هذه المنظومة الداخلية بين المساهمين، ومجلس الإدارة، والفريق الإداري، بينما تنص "مبادئ حوكمة الشركات" المنقحة التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عام ٢٠٠٤، على ما يلي:

"تتمحور حوكمة الشركات حول مجموعة من العلاقات القائمة بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وغيرهم من الأطراف ذات الصلة، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتسنى من خلاله تحديد أهداف الشركة، وسبل تحقيق تلك الأهداف، وطرق رصد أدائها".

المطلب الثالث

تجارب دولية

تايلند: معهد المديرين وتحالف القطاع الخاص لمحاربة الفساد

عمل معهد المديرين التايلندي (Thai Institute of Directors)، منذ عام ٢٠١٠، على بناء تحالف ضم الشركات الكبرى وجمعيات الأعمال الأكثر نفوذاً وتأثيراً، حيث اتحدوا جميعًا في اتجاه الالتزام بالتصدي لجانب العرض من ممارسات الفساد، وقد قام أعضاء التحالف بالتوقيع على إعلان جهود العمل الجماعي لمحاربة الفساد، وتعهدوا باتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للقياس بهدف المبادأة بالحد من المخاطر المرتبطة بممارساته، وتتضمن هذه الخطوات تنفيذ سياسات لمحاربة الفساد، وبرامج الامتثال، مع تزويد المديرين والموظفين بالخطوط التوجيهية المتعلقة بسلوك الأعمال، والإفصاح عن السياسات والتجارب الداخلية من أجل المساعدة في نشر وترويج الممارسات المثلى في هذه المجالات، وربما تمثل الأمر الأكثر أهمية في قبول الشركات الخضوع لعمليات تقييم من أطراف خارجية، بغرض التحقق من مدى الالتزام بالمتطلبات الموضوعة في هذا السياق.

المطلب الثالث

تجارب دولية

روسيا: التحالفات الإقليمية التي تمثل المشروعات الصغيرة

قام مركز المشروعات الدولية الخاصة، خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١، بمساندة "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (U.S. Agency for International Development)، بتنفيذ مشروع "سياسات حشد التأييد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" (SME Policy Advocacy) في روسيا، الذي استهدف الحد من العراقيل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من فرص ممارسات الفساد. وقد ساعد المركز في بناء تحالفات لحشد التأييد في ١٧ إقليمًا داخل روسيا، ضمت ٢٢٥ من الغرف التجارية وجمعيات الأعمال، بحجم عضوية بلغ ٢٠٠٠٠ ألف شركة يعمل بها ٢.٢ مليون شخص.

وقد أسفرت جهود حشد التأييد التي قامت بها التحالفات المختلفة عن إصدار ١٣٨ تعديلاً تشريعيًّا على المستوى الإقليمي، تعلق الكثير منها بموضوعات الضرائب، والمعوقات الإدارية، والفساد.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

المطلب الثالث

تجارب دولية

كما قام التحالف الإقليمي بإعداد آلية مكونة من أربع خطوات للقيام بجهود العمل الجماعي:

١. تبادل المعلومات بصورة تستند إلى الشفافية، وبناء التوافق في وجهات النظر والمواقف بين المشاركين في التحالف، بهدف ضمان الوصول إلى صوت واحد للشركات في مواجهة المسئولين الحكوميين .
٢. خلق خط دفاع مشترك وموحد ضد الفساد وغيره من العراقيل التي تواجه أنشطة الأعمال.
٣. إجراء عمليات التحليل في مجال التشريعات، متضمنة مراجعة مسودات التشريعات، وكذا متابعة تنفيذ القوانين واللوائح السارية.
٤. البدء في إجراء حوار بين الشركات والحكومة، بهدف حشد التأييد للتغييرات المطلوب إدخالها.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

هيأة النزاهة
جمهورية العراق
COMMISSION OF INTEGRITY

الاستنتاجات

من خلال محاور الدراسة التي تم تناولها، توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات لعل اهمها :

١. ان تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني اجراءات عملية لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي.
٢. لا يزال النموذج الاقتصادي المعتمد رسمياً في ادارة شؤون الاقتصاد الوطني تشوبه العديد من التساؤلات والغموض.
٣. يعاني القطاع الخاص العراقي من اشكالية مزودجة في مجال تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، فلم تبذل الجهات الرسمية جهود كافية لتثقيف مؤسسات القطاع عن اهمية النزاهة ومخاطر الفساد او متابعة الاجراءات الداخلية الخاصة به، وفي الوقت ذاته فان العديد من مؤسسات ذلك القطاع لم تبذل الجهد الكاف لأخذ زمام المبادرة للقيام باجراءات داخلية رصينة تحقق النزاهة وتكافح الفساد او التعاملات التي يشوبها الفساد.

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

الاستنتاجات

٣. لا تزال السلطات العراقية المختصة تعمل على الموائمة مع تنفيذ متطلبات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، لكن هناك جملة عراقيل واشكاليات في مجال تطبيق البنود الخاصة بالقطاع الخاص، خاصة في مجال تجريم الرشوة وبعض التعاملات المشبوهة فيه.

٤. هناك العديد من التجارب الدولية الرائدة في مجال اسهام القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى القطاعي والوطني، انطلقت في غالبها من القطاع الخاص من دون انتظار المبادرة الحكومية، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان نجاح اي تجربة جزئية لا يعني انها الوصفة الملائمة لكل الدول، من جانب، ومن جانب اخر، فان هذا لا يعني ان تلك التجربة الناجحة قد حققت انتقاله هائلة او جذرية على صعيد تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بشكل نهائي في ذلك البلد .

مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (تجارب دولية)

التوصيـات

١. محاولة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة فيما يتعلق برسم دور فعال للقطاع الخاص العراقي في مجال تفعيل دوره في الحد من الفساد وتعزيز النزاهة بما يوائم طبيعة البيئة العراقية بالتعاون مع القطاع العام.

٢. إعادة تعريف الدور الاقتصادي للدولة من خلال حسم مسألة التوجه الاقتصادي الرسمي الحالي والمستقبلي لها بما يسهم في رسم سياسة اقتصادية واقعية.

٣. الاهتمام بنزاهة تعاملات القطاع الخاص البينية، وبينه وبين المؤسسات الرسمية، في الداخل والخارج، مع اهمية تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني نظم واجراءات ولوائح سلوك داخلية تجنب العاملين فيه شبهات الفساد وتساعد على تسهيل تعاملاته مع المؤسسات الخارجية.

٤. حث الجهات المختصة، وعلى رأسها الجهاز المركزي للاحصاء ودائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيأة النزاهة، على استكمال اجراءات مسح لظروف وتحديات العمل واجراءات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص اسوة بالمسح الذي اجراه الجهاز فيما يخص القطاع العام .